

❁ منهج البخاري ومسلم في إخراج الرواة المتكلم فيهم في الصحيحين، وأسباب ذلك

كـ زيد محمد إبراهيم عنصري¹، إسلام طزازعة²

¹ جامعة النجاح (فلسطين)، islam.tazaza@gmail.com

² جامعة الاستقلال (فلسطين)، islam.tazaza@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2024/02/05 تاريخ القبول: 2025/05/10 تاريخ النشر: 2025/07/01

ملخص:

هذا البحث يتناول موضوع إخراج البخاري ومسلم للرواة المتكلم فيهم، ذاكراً أبرز الانتقادات التي وجهت للرواة، من حيث الضبط أو العدالة، مع بيان الأسباب التي دعت الشيخين إلى إخراج حديث من تُكلم فيه، ونماذج منتقاة من الصحيحين لكيفية إخراج تلك الأحاديث، وخصوصاً الشبهة أثرت حول إخراج صاحبها الصحيحين لرواة متكلم فيهم، مع أنهما التزما الصحة في كتابيهما، ومن خلال المنهج التحليلي، خلص هذا البحث إلى مجموعة من النتائج، أهمها: إنَّ كون الراوي متكلم فيه لا يساوي أن كل حديثه مردود، وأن البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى كانا على درجة عالية من الانتقاء لأحاديث من تُكلم فيهم.

الكلمات المفتاحية: الصحيحان، البخاري، مسلم، الجرح والتعديل، نقد الرواة.

* المؤلف المرسل

Abstract:

This research deals with the subject of Al-Bukhari and Muslim's narration of the narrators spoken of, mentioning the most prominent criticisms directed at the narrators, in terms of accuracy or justice, with an explanation of the reasons that prompted the two sheikhs to narrate the hadith of the one who spoke about it, and selected examples from the two Sahihs of how to narrate those hadiths, especially the suspicious ones. It was raised about the authors of the two Sahihs citing narrators with a speaker in them, even though they committed to authenticity in their books, and through the analytical approach, this research concluded with a set of results, the most important of which is: The fact that the narrator is a speaker in it does not equate to the fact that all of his hadiths are rejected, and that Al-Bukhari and Muslim, may God Almighty have mercy on them, were He has a high degree of selection of the conversations of those he speaks to.

Keywords: Al-Sahihaan, Al-Bukhari, Muslim, Al-Jarh and Al-Ta'deel, Criticism of Narrators.

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيدنا محمد ﷺ، وعلى آله وأصحابه والتابعين إلى يوم الدين، وبعد:

فإن أصح كتابين بعد كتاب الله تعالى، هما صحيحا البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى، وقد تلقتهما الأمة بالقبول، وقد اعتنى بهما العلماء منذ صدورهما إلى يومنا هذا بالبحث والدراسة والشرح والتعليق والذب عنهما والانتصار لهما، لكن كان مما وجه لهما من انتقاد أو طعن هو إخراج البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى للرواة المتكلم فيهم في الصحيحين، مع أنهما التزما الصحة في كتابيهما، وبالتالي يجب إخراج حديث الثقة وتجنب إخراج حديث من تكلم فيه.

وسيكون هذا البحث للجواب عن هذا السؤال والرد على هذه الشبهة، ببيان الأسباب التي دعت صاحبي الصحيحين إلى إخراج حديث من تُكلم فيه، وعرض نماذج من كتابيهما توضح كيف تم ذلك الإخراج داخل كتاب الصحيح.

مشكلة الدراسة:

كثر في الآونة الأخيرة المتكلمين في علم الحديث من غير المتخصصين، فادعى بعضهم وجود أحاديث ضعيفة في الصحيحين، وذلك من خلال نظرهم القاصرة على كتب الرجال المختصرة وخصوصا تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر، والكاشف للإمام الذهبي، فيقومون بالحكم على الحديث بمجرد أن يجدوا جرحا في أحد الرواة، وهذا جعلهم يحكمون على أحاديث في الصحيحين بالضعف من ذلك كتاب: نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث (دراسة تطبيقية على بعض أحاديث الصحيحين)، لمؤلفة: إسماعيل الكردي، وغيره من الكتب والمؤلفات التي طعنت في أحاديث الصحيحين.

أسئلة البحث: جاء هذا البحث للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. هل في الصحيحين أحاديث لرواة متكلم فيهم؟
2. ما أسباب إيراد الشيخين للرواة المتكلم فيهم؟
3. كيف أخرج الشيخان للرواة المتكلم فيهم؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في الإجابة عن شبهة أثارت حول إخراج صاحب الصحيحين لرواة متكلم فيهم، مع أنهما التزما الصحة في كتابيهما. كما وتنبع أهمية هذا البحث في خدمة لأصح كتابين بعد كتاب الله تعالى، بالدفاع عنهما والجواب عن ما وجه لهما من انتقاد أو طعن. كما ويبين هذا البحث المنهج الدقيق الذي اتبعه صاحب الصحيح في إخراج حديث الراوي المتكلم فيه، وطريقة عرض ذلك في الصحيح.

أهداف البحث: جاء هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية:

1. بيان أسباب إيراد الشيخين للرواة المتكلم فيهم.
3. توضيح كيفية إخراج الشيخان للرواة المتكلم فيهم.

منهج البحث:

استعمل الباحثان المنهج التحليلي، وذلك من خلال جمع الرواة المتكلم فيهم في الصحيحين، ثم بحث أسباب الطعن في الرواة المتكلم فيهم، بعد ذلك استنباط أسباب إخراج الشيخين للرواة المتكلم فيهم.

الدراسات السابقة:

- عجة، محمد مجد الدين، منهج الإمام البخاري في إخراج حديث الرواة المتكلم فيهم، رسالة ماجستير، جامعة غازي عنتاب، 2020م.

- السيد شكر، بشير السيد، منهج الإمام البخاري في انتقائه من أحاديث الرواة المتكلم فيهم، بحث محكم، جامعة الأزهر، مجلة كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بالمنوفية، ع.39

وقد اقتصرَت الدراسات السابقة على بيان منهج البخاري في إخراج أحاديث الرواة المتكلم فيهم، وكيف انتقى البخاري من حديثهم ما تأكد أنهم ضبطوه، وطريقة عرض ذلك في الصحيح.

أما هذا البحث فقد اشتملت على أبرز الانتقادات التي وجهت للرواة، مع بيان الأسباب التي دعت الشيخين إلى إخراج أحاديث الرواة المتكلم فيهم، وعرض نماذج من انتقاء الشيخان للرواة في الصحيحين.

- العكايلة، سلطان سند، الرواة المتكلم فيهم في صحيح الإمام مسلم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية-المدينة المنورة، 1401هـ.

تناولت هذه الدراسة الرواة المتكلم فيهم عند الإمام مسلم، وسلك فيها صاحبها منهجاً كمنهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في هدي الساري، فأخذ يترجم للرواة ثم يدافع عنهم ويبين عذر الإمام مسلم رحمه الله تعالى في الإخراج لهم.

وقد اشتمل هذا البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة، على النحو التالي:

المبحث الأول: الانتقادات الموجهة للرواة المتكلم فيهم في الصحيحين.

المطلب الأول: الانتقادات المتعلقة بالضبط.

المطلب الثاني: الانتقادات المتعلقة بالعدالة.

المبحث الثاني: أسباب إخراج البخاري ومسلم للرواة المتكلم فيهم.

المطلب الأول: إخراج الحديث في المتابعات والشواهد لا في الأصول أو على سبيل الاحتجاج.

المطلب الثاني: أن يكون الضعف في الراوي طارئاً ويكون انتقاء البخاري ومسلم من حديثه ما ثبت عندهما أنه رواه قبل طروء الضعف عليه.

المطلب الثالث: طلب علو الإسناد.

المطلب الرابع: أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيرهما ثقة عندهما.

المطلب الخامس: أن يكون الضعف نسبياً كمن ضعف في شيخ معين.

المطلب السادس: من أخرج له الشيخان من حديثه ما تأكدوا أنه ضبطه وتجنبوا ما استنكر عليه، أو كان متخصصاً في أحاديث الشيخ الذي روى عنه.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج.

المبحث الأول: الانتقادات الموجهة للرواة المتكلم في الصحيحين:

يقصد بالرواة المتكلم فيهم في الصحيحين: "هم كل من وقع فيه كلامٌ بسبب من أسباب الطعن، حتى ولو يكن ثابتاً في حق بعضهم"⁽¹⁾.

لقد أحصى الحافظ ابن حجر العسقلاني عدد الرواة المتكلم فيهم في الصحيحين، فالذين انفرد الإمام البخاري بالإخراج لهم دون الإمام مسلم (435) رجلاً، المتكلم فيهم بالضعف نحو من (80) رجلاً، والذين انفرد الإمام مسلم بإخراج حديثهم دون الإمام البخاري (620) رجلاً، المتكلم فيهم بالضعف منهم (160) رجلاً، وذلك ضعف كتاب الإمام البخاري⁽²⁾.

وفي هذا المبحث سيستعرض الباحثان أبرز الانتقادات التي وجهت للرواة، وتم تقسيمها إلى قسمين، الانتقادات المتعلقة بالضبط، والانتقادات المتعلقة بالعدالة.

المطلب الأول: الانتقادات الموجهة للرواة بسبب ضبطهم:

1. ضعف حفظ الراوي: فقد أخرج الشيخان لبعض الرواة المتكلم فيهم من جهة حفظهم، فمنهم من قصر حفظه إلى درجة الضعف، فانتقد الشيخان لإخراجهما مثل هؤلاء الرواة لكونهما اشترطا الصحة في كتابيهما وإخراجهما للضعفاء يتعارض مع شروط الصحة، ومن أمثلة هؤلاء الرواة:

– أحمد بن يزيد بن إبراهيم الحراني، أبو الحسن المعروف بـ (الورتيس): قال الإمام أبو حاتم: "ضعيف الحديث"⁽³⁾.

¹ عجة، محمد مجد الدين، منهج الإمام البخاري في إخراج حديث الرواة المتكلم فيهم، رسالة ماجستير، تركيا: جامعة غازي عنتاب، 2020م، (ص: 189).

² ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، النكت على ابن الصلاح، ط1، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1404هـ، (287/1).

³ ابن أبي حاتم، عبد الرحمن، المخرج والتعديل، ط(1)، حيدر آباد الدكن: مجلس دائرة المعارف العثمانية، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1271هـ، (82/2).

- بكر بن عمرو المعافري المصري: قال الإمام أبو حاتم: "شيخ" ⁽⁴⁾، وقال الإمام الدارقطني: "يُنظرُ في أمره" ⁽⁵⁾.

2. اختلاط الراوي: وهو: سوء الحفظ الطارئ على الراوي، إمّا لكبره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كُتبه، أو عدمها، بأن كان يعتمد على كتبه فيحدث من حفظه دون الرجوع إليها ⁽⁶⁾، ولا خلاف بأن رواية المختلط بعد اختلاطه ضعيفة، وقد أخرج الشيخان في صحيحيهما لرواة تبين أنهم قد اختلطوا، من أمثلة هؤلاء الرواة المختلطين في الصحيحين:

- أبان بن صمعة: روى له مسلم حديثاً واحداً متابعه، وقد اتهم بالاختلاط، قال الإمام النسائي: "أبان بن صمعة: ليس به بأس، إلا أنه كان اختلط" ⁽⁷⁾.

3. رواية الأحاديث الشاذة والمنكرة: فإن كثرة مخالفة الراوي لمن هو أوثق منه سببا في الطعن فيه، وقد تصل أحيانا إلى اسقاط الاحتجاج به، ولذلك نجد علماء الجرح والتعديل يسقطون الاحتجاج بمن كثر مخالفاته، قال الإمام النووي: "إن ضبط الراوي يعرف بأن تكون روايته غالبا كما روى الثقات لا تخالفهم إلا نادرا، فإن كانت مخالفته نادرة لم يخل ذلك بضبطه بل يحتاج به، لأن ذلك لا يمكن الاحتراز منه، وإن كثرت مخالفته اختل ضبطه، ولم يحتاج بروايته" ⁽⁸⁾، وقد أخرج الشيخان لبعض الرواة المتكلم فيهم لكثرة مخالفتهم، وقد أخرج الشيخان في صحيحيهما لرواة وصفوا بأنهم يروون المناكير، من أمثلة هؤلاء الرواة في الصحيحين:

⁴ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (2/390).

⁵ الدارقطني، علي بن عمر، سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، ط(1)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الرياض: مكتبة المعارف، 1404هـ، (ص: 188).

⁶ ابن حجر، أحمد بن علي، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ط(3)، تحقيق: نور الدين عتر، دمشق: مطبعة الصباح، 2000م، ص (104).

⁷ النسائي، أحمد بن شعيب، الضعفاء والمتروكون، ط(1)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب: دار الوعي، 1396هـ، (ص: 14).

⁸ النووي، يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط(2)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1392هـ، (50/1).

- أُسید بن زید الجمال: قال النسائي: "متروك الحديث"⁽⁹⁾، وقال ابن حبان: "يروي عن الثقات المناكير، ويسرق الحديث"⁽¹⁰⁾.

- بكر بن عمرو (وقيل: قيس)، أبو الصديق البصري الناجي، قال الإمام ابن سعد: "يتكلمون في أحاديثه ويستنكرونها"⁽¹¹⁾.

4. **الاضطراب:** ويقصد به: "ما وقعت المخالفة فيه بالإبدال على وجه يحصل فيه التدافع مع عدم وجود المرجح"⁽¹²⁾، ولا خلاف بأن من كثر الاضطراب في روايته فإن ذلك مسقطه للاحتجاج به، قال الإمام العراقي: "المضطرب من الحديث: هو ما اختلف راويه فيه، فرواه مرة على وجه، ومرة على وجه آخر مخالف له، ... والاضطراب موجب لضعف الحديث المضطرب لإشعاره بعدم ضبط راويه، أو رواته"⁽¹³⁾، وقد أخرج الشيخان في صحيحهما لرواة وصفوا بأنهم مضطربين، من أمثلة هؤلاء الرواة في الصحيحين:

- الحسين بن ذكوان المعلم البصري: قال الإمام العجلي: "ضعيف، مضطرب الحديث"⁽¹⁴⁾.

المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة للرواة بسبب عدالتهم:

1. **البدعة:** نقل أئمة الصنعة الحديثية إجماع أهل العلم على أن من شروط الراوي أن يكون سالماً من أسباب الفسق⁽¹⁵⁾، وقد اختلفوا في قبول رواية المبتدع والذي عليه أئمة أهل الحديث: أن رواية المبتدع تقبل إذا لم يكن داعية إلى بدعته، ولا تقبل إذا كان داعية إليها،

⁹ النسائي، الضعفاء والمتروكون، (ص: 19).

¹⁰ ابن حبان، محمد، المجروحون من المحدثين، ط(1)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الرياض: دار الصميعي للنشر والتوزيع، 1420هـ، (1/204).

¹¹ ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى، ط(1)، بيروت: دار صادر، 1968م، (7/226).

¹² الجزائري، طاهر بن صالح، توجيه النظر إلى أصول الأثر، ط(1)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1995م، (2/581).

¹³ العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، التبصرة والتذكرة-شرح ألفية الحديث-، ط(1)، تحقيق: عبد اللطيف الحميم وماهر ياسين فحل، بيروت: دار الكتب العلمية، (1/290-293).

¹⁴ العجلي، محمد بن عمرو، الضعفاء الكبير، ط(2)، تحقيق: مازن السرساوي، مصر: دار ابن عباس، 2008م، (2/34).

¹⁵ ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، معرفة علوم الحديث، د: ط، تح: نور الدين عتر، سوريا: دار الفكر، 1986م، ص: 104.

قال ابن الصلاح: "...، فإن كتبهم-أي: أئمة الحديث-طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة، وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول"⁽¹⁶⁾، وقد أخرج الشيخان في صحيحهما لرواة من أهل البدع، من أمثلة هؤلاء الرواة في الصحيحين:

- ثور بن زيد الديلي، مولاهم المدني: قال الإمام ابن عبد البر: "لم يتهمة أحد بالكذب، وكان ينسب إلى رأي الخوارج والقول بالقدر، ولم يكن يدعو إلى شيء من ذلك"⁽¹⁷⁾.

- ثور بن يزيد الحمصي، أبو خالد: قال الحافظ ابن حجر: "اتفقوا على تثبته في الحديث مع قوله بالقدر، قال دحيم: ما رأيْتُ أحداً يشك أنه قدر، وقال يحيى القطان: ما رأيْتُ شامياً أثبت منه، وكان الأوزاعي، وابن المبارك، وغيرهما ينهاون عن الكتابة عنه، وكان الثوري يقول: خذوا عنه واتقوا، لا ينطحكم بقرنيه؛ يحذرهم من رأيه، وقدم المدينة فنهى مالك عن مجالسته، وكان يُرمى بالنصب أيضاً، وقال يحيى بن معين: كان يجالس قوماً ينالون من علي، لكنّه هو كان لا يسب"⁽¹⁸⁾.

2. الدخول على السلطان: قال الحافظ ابن حجر: "...، وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا في أمر الدنيا، فضعّفوهم لذلك، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط"⁽¹⁹⁾، وقد أخرج الشيخان في صحيحهما لرواة علموا عند السلاطين أو كانوا يدخلون عليهم، من أمثلة هؤلاء الرواة في الصحيحين:

- أحمد بن عبد الملك بن واقد الحرّاني: قال الميموني: سألت أحمد بن حنبل عنه، فقال: رأيته حافظاً لحديثه، وهو صاحب سنة، فقلت: أهل حران يسيئون الثناء عليه، فقال: أهل حران قل ما يرضون عن إنسان، هو يغشى السلطان، بسبب ضيعة له⁽²⁰⁾.

¹⁶ ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، معرفة علوم الحديث، د: ط، تح: نور الدين عتر، سوريا: دار الفكر، 1986م، ص: 104

¹⁷ ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله ﷺ، ط(1)، حققه وعلق عليه: بشار عواد معروف، لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، 1439هـ، (5/2).

¹⁸ ابن حجر، أحمد بن علي، هدي الساري مقدمة فتح الباري، ط(1)، مصر: المكتبة السلفية، 1380هـ، (ص: 394).

¹⁹ ابن حجر، فتح الباري، (385/1).

²⁰ النحاس، إبراهيم، الجامع لعلوم الإمام أحمد، ط(1)، الفيوم: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، 2009م، (133/16)

3. **الجهالة:** تعد الجهالة قادحا في عدالة الراوي، إذ أنّ من شروط الراوي مقبول الرواية أن يكون ضابطا لما يرويه يقول الذهبي: " فلا حجة فيمن ليس بمعروف العدالة، ولا انتفت عنه الجهالة" ⁽²¹⁾، وقد بين الحافظ ابن حجر: أنّ رواية المستور وغيره مما فيه الاحتمال؛ لا يطلق القول بردها مطلقا، ولا بقبولها مطلقا، بل هي موقوفةٌ إلى استبانة حال الراوي ⁽²²⁾، وقد أخرج الشيخان في صحيحيهما لرواة من المجاهيل، من أمثلة هؤلاء الرواة في الصحيحين:

- أحمد بن عاصم البلخي: قال الإمام أبو حاتم الرازي: " مجھول" ⁽²³⁾.

4. **التدليس:** وهو: أن يروي الراوي عن عاصره ما لم يسمعه منه موها سماعه منه، أو بأن يسم الراوي شيخه أو ينسبه أو يصفه أو يكتبه بما لا يعرف ⁽²⁴⁾، وقد أعلّ كثير الحفاظ أحاديث وقعت في الصحيحين أو في أحدهما بتدليس رواتها ⁽²⁵⁾، وقد أخرج الشيخان في صحيحيهما لرواة مدلسين، من أمثلة هؤلاء الرواة في الصحيحين:

- حبيب بن أبي ثابت الأسدي الكوفي: قال الإمام ابن حبان: "كان مُدلساً" ⁽²⁶⁾.

²¹ الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ط(1)، تحقيق: علي محمد البحاي، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، 1963م، (234/2).

²² ابن حجر، نزهة النظر، (ص: 102).

²³ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (66/2).

²⁴ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ط(2)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، القاهرة: مكتبة دار التراث، (223/1).

²⁵ ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ط(1)، تحقيق: ربيع المدخلي، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1984م، (635/2).

²⁶ ابن حبان، محمد بن حبان، الثقات، ط(1)، حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، 1973م، (137/4).

المبحث الثاني: أسباب إخراج البخاري ومسلم للرواة المتكلم فيهم:

منذ إخراج البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى كتابيهما للناس، وجه لهما انتقادات وطعون؛ بسبب إخراجهما في الصحيحين لأحاديث رواة متكلم فيهم، ولقد دافع العلماء عن الصحيحين وعمما وجه لهما من انتقاد أو طعن، وكان من أبرزهم الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى حيث أجاب في هدي الساري مقدمة شرحه الفذ فتح الباري شرح صحيح البخاري عن ذلك، فعقد فيها فصلاً أجاب فيه عن كل الرواة المتكلم فيهم ممن أخرج لهم البخاري وأجاب ودافع وبين عذر البخاري في إخراج أحاديث أولئك الرواة، وأيضاً الفقيه النووي في شرحه لصحيح مسلم تطرق خلال الشرح للإجابة عن شيء من ذلك. ومن كلام العلماء قام الباحثان بجمع الأسباب التي دفعت البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى، إلى إخراج أحاديث رواة متكلم فيهم، وفي هذا المبحث سأعرض الأسباب التي وقفت عليها.

المطلب الأول: إخراج الحديث في المتابعات والشواهد لا في الأصول أو على سبيل الاحتجاج:

إن غالب من أخرج لهم الشيخان ممن تُكلم فيهم من الرواة، كان في المتابعات والشواهد وليس في الأصول أو اعتماداً عليهم، ومن المعروف في علم الحديث أن الراوي الضعيف أو من تُكلم فيه بجرح لا يرد كل حديثه، فهناك أحاديث قد ضبطها وإن كان مخطئاً في أغلب الأحاديث، فإخراج البخاري ومسلم لهذا الراوي في المتابعات والشواهد، يدل على أن هذا الحديث من جملة الأحاديث التي قد ضبطها.

قال الإمام ابن الصلاح: " ثم اعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده، بل يكون معدوداً في الضعفاء، وفي كتابي البخاري ومسلم -رحمهما الله- جماعة من الضعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد، وليس كل ضعيف يصلح لذلك" (27).

²⁷ ابن الصلاح، معرفة علوم الحديث، (ص: 84).

ومن أمثلة من أخرج لهم الشيخان ممن تكلم فيهم في المتابعات والشواهد:

- أيوب بن النجار اليمامي: قال الإمام البيهقي: "وكان أيوب بن النجار، يقول: لم أسمع من يحيى بن أبي كثير، إلا حديثاً واحداً، وهو حديث: التقى آدم، وموسى" (28)، ولم يخرج له الشيخان غير هذا الحديث، وهو عندهما متابعة (29).

قال الإمام البخاري: حدثنا قتيبة، حدثنا أيوب بن النجار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، عن النبي ﷺ قال: "حاج موسى آدم، فقال له: أنت الذي أخرجت الناس من الجنة بذنبك وأشقيتهم، ... الحديث" (30).

الملاحظ من المثال السابق: أنَّ البخاري ومسلم قد أخرجوا الحديث الذي ثبت عندهما أنه سمعه من يحيى بن كثير، ولم يخرجوا له غير هذا الحديث، مما يدل على انتقائهما لهذا الحديث من بين الأحاديث التي رواها، وحتى هذا الحديث قد أخرجاه بمتابعة غيره له.

ومن هؤلاء الرواة أيضاً: محمد بن إسحاق بن يسار، فقد أخرج له الإمام مسلم متابعةً في ستة مواضع (31)، ويونس بن بكير أخرج له الإمام مسلم حديثاً واحداً متابعةً من وكيع بن الجراح (32).

²⁸ البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، ط(3)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، 2003م، (72/1).

²⁹ ابن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري، (ص: 392).

³⁰ البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، ط(5)، تحقيق: مصطفى البغا، دمشق: دار ابن كثير، 1993م، كتاب التفسير، باب (فلا يخرجنكم من الجنة فتشقى)، (4/1764)، حديث (4461).

³¹ العكايلة، سلطان سند، الرواة المتكلم فيهم في صحيح الإمام مسلم، (ص: 102).

³² المرجع السابق، (ص: 180).

المطلب الثاني: أن يكون الضعف في الراوي طارئاً ويكون انتقاء البخاري ومسلم من حديثه ما ثبت عندهما أنه رواه قبل طروء الضعف عليه:

وذلك كالرواة المختلطين، فقد أخرج البخاري ومسلم من أحاديثهم ما روه قبل الاختلاط، وبالتالي لا تأثير للاختلاط على حديثهم المخرج في الصحيحين، قال النووي: " ما كَانَ في الصحيحين عن المختلطين، فهو محمولٌ على أَنَّهُ علم أَنَّهُ أَخَذَ عنهم قبل الاختلاط" (33).

وقال الحافظ ابن حجر: " وكذا لم يخرجوا من حديث المختلطين عمن سمع منهم بعد الاختلاط إِلَّا ما تحقق أَنَّهُ من صحيح حديثهم قبل الاختلاط" (34).

ومن أمثلة من أخرج لهم الشيخان ممن تكلم فيهم للاختلاط:

- جرير بن حازم، أبو النضر الأزدي البصري: قال: الإمام ابن سعد: " ثقة، إلا أَنَّهُ اختلط في آخر عمره" (35).

قال الباحثان: وهذا الحديث لا يضر فيه اختلاط جرير بن حازم؛ وذلك لأن أولاد جرير لما أحسوا اختلاط أبيهم حجبوه عن الناس، ومنعوه من الرواية، فلم يسمع منه أحد في اختلاطه شيئاً، وقد احتج به الجماعة، وما أخرج له الإمام البخاري من روايته عن قتادة إلا أحاديث يسيرة تُوبع عليها (36).

- أبان بن صمعة (37): قال الأمام يحيى القطان: " كان أبان بن صمعة قد تَغَيَّرَ بآخِرَةِ" (38).

³³ النووي، شرح النووي على مسلم، (8/2).

³⁴ ابن حجر العسقلاني، النكت على ابن الصلاح، (315/1).

³⁵ ابن سعد، الطبقات الكبرى، (278/7).

³⁶ ابن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري، (ص: 395).

³⁷ العكايلة، الرواة المتكلم فيهم في صحيح الإمام مسلم، (ص: 144).

³⁸ قال العقيلي: أبان بن صمعة بصري، حدثنا محمد بن عيسى، قال: حدثنا صالح بن أحمد، قال: حدثنا علي بن المديني، قال: سمعت يحيى يقول: " كان أبان بن صمعة قد تَغَيَّرَ بآخِرَةِ"، العقيلي، الضعفاء الكبير، (42/1).

فأبان اختلط في آخر عمره، وليس له في صحيح مسلم سوى حديث واحد متابعة، ومن رواية يحيى بن سعيد القطان عنه-وهو الذي وصفه بالاختلاط-، وهذا يدل على أنّ يحيى بن سعيد القطان لم يرو عنه هذا الحديث إلا وهو متأكد من صحته، فيحيى القطان يعلم بأنّ الراوي مختلط ولن يروي عنه حديثاً من اختلاطه، فلا مطعن على مسلم في إخراج حديثه؛ لأنّ الراوي متابع بغيره، ومن رواية يحيى القطان عنه وهو معروف بتحريه، كما أنّه هو من وصف الراوي بالاختلاط.

قال الإمام مسلم-رحمه الله-: حدثني زهير بن حرب، حدثنا يحيى بن سعيد، عن أبان بن صمعة، حدثني أبو الوازع، حدثني أبو برزة، قال: قلت: يا نبي الله، علمني شيئاً أنتفع به، ... الحديث⁽³⁹⁾.

وقال أيضاً: حدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا أبو بكر بن شعيب بن الحباب، عن أبي الوزاع الراسبي، عن أبي برزة الأسلمي، أن أبا برزة، قال: قلت لرسول الله ﷺ: يا رسول الله، إني لا أدري، لعسى أن تمضي وأبقى بعدك، فزودني شيئاً ينفعني الله به، ... الحديث⁽⁴⁰⁾.

المطلب الثالث: طلب علو الإسناد:

وقد صرح به الإمام مسلم بنفسه على ذلك عندما أنكر الإمام أبو زرعة عليه روايته في صحيحه عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى، فأقر الإمام مسلم بذلك، وبين أنّ ما أدخله من أحاديث هؤلاء، ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، وأنه ربما وقع إليه عنهم بارتفاع، ويكون عنده من رواية من هو أوثق منهم بنزول، فاقصر على أولئك الرواة، وأصل الحديث معروف ومشهور من رواية الثقات⁽⁴¹⁾.

³⁹ مسلم، ابن الحجاج، المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، تحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1374هـ، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: فضل إزالة الأذى عن الطريق، (2021/4)، حديث: (2618).

⁴⁰ مسلم، الجامع صحيح، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: فضل إزالة الأذى عن الطريق، (2021/4)، حديث: (2618).

⁴¹ البرذعي، سعيد بن عمرو، سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، ط(1)، تحقيق: محمد بن علي الأزهرى، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1430هـ، (ص.377).

ومن أمثلة من أخرج لهم الشيخان ممن تكلم فيهم طلبا للعلو:

- أحمد بن أبي الطيب البغدادي: فقد أخرج له البخاري حديثاً فيه علو، وأخرج الحديث بنزول بمتابعة ابن معين له⁽⁴²⁾.

قال الإمام البخاري: حدثني أحمد بن أبي الطيب، حدثنا إسماعيل بن مجالد، حدثنا بيان بن بشر، عن وبرة بن عبد الرحمن، عن همام قال: سمعت عمارة يقول: " رأيت رسول الله ﷺ وما معه إلا خمسة أعبد وامرأتان، وأبو بكر⁽⁴³⁾".

وأخرجه من طريق: عبد الله بن حماد الأملي، قال: حدثني يحيى بن معين، حدثنا إسماعيل بن مجالد، عن بيان، عن وبرة، عن همام بن الحارث قال: قال عمار بن ياسر: "... الحديث"⁽⁴⁴⁾.

مما يلاحظ من صنيع البخاري، أنه أخرج الحديث من طريق الراوي المتكلم فيه وهو أحمد بن أبي الطيب، لأن فيها علواً وأخرج الحديث بنزول من طريق أخرى وبمتابعة ابن معين لهذا الراوي، وليس له في الصحيح غير هذا الحديث، وهو شيخ للبخاري، أي أن البخاري رحمه الله تعالى قد انتقى هذا الحديث من أحاديث شيخه فهو على اتصال مباشر به والبخاري أعرف بأحاديث شيخه، وبالتالي لا مطعن على البخاري في إخراج هذا الحديث للراوي المتكلم فيه.

⁴² ابن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري، (ص: 386).

⁴³ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب: فضائل الصحابة، باب: قول النبي ﷺ: " لو كنت متخذاً خليلاً"، (3/1338)، حديث: 3460.

⁴⁴ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، باب إسلام أبي بكر الصديق، (3/1400)، حديث: 3644.

المطلب الرابع: أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيرهما ثقة عندهما:

مما لا شك أن البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى إمامان في الحديث وفي الرجال أيضاً، ولهم أقوال في الرواة، فقد يرى الواحد منهم أن هذا الراوي المجروح عند غيرهم محتج به عندهما، أو أن هذا الجرح لا يرتقي لدرجة رد حديث الراوي.

قال ابن الصلاح: " أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره، ثقة عنده، ولا يقال: إنَّ الجرح مقدّم على التعديل، وهذا تقدّمٌ للتعديل على الجرح لأنَّ الذي ذكرناه محمولٌ على ما إذا كان الجرح غير مفسر السبب فإنَّه لا يعمل به، وقد جليت في كتاب معرفة علوم الحديث حمل الخطيب أبي بكر الحافظ على ذلك احتجاج صاحبي الصحيحين وأبي داود وغيرهم بجماعة علم الطعن فيهم من غيرهم ويحتمل أيضاً أن يكون ذلك فيما بين الجارح فيه السبب واستبان مسلم بطلانه والله أعلم⁽⁴⁵⁾."

قال الباحثان: ولتضعيف بعض الرواة الذين أخرج لهم الشيخان في صحيحيهما وهم ثقات عندهما، ضعفاء عند غيرهما عدة صور، يمكن إجمالها في الآتي:

أ. من أخرج له، ولم يثبت فيه الجرح بل هو مدفوع: كأن يكون الجارح كلامه غير معتبر، مثل أبي الفتح الأزدي، أو أن الجارح قد تكلم في الراوي بسبب ضغينة دنيوية مثل كلام النسائي في أحمد بن صالح المصري، ومثال ذلك:

- أحمد بن شبيب بن سعيد الحبطي: قال الأزدي عنه: مُنكر الحديث، غير مرضي⁽⁴⁶⁾، ولا يحتج بقول الأزدي؛ ذلك لأن الأزدي ضعيف، فكيف يعتمد قوله في تضعيف الثقات؟⁽⁴⁷⁾.

⁴⁵ ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، صيانة صحيح مسلم، ط(2)، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1408هـ، (ص: 96).

⁴⁶ لم يعثر الباحثان على كتاب الضعفاء للأزدي.

⁴⁷ ابن حجر العسقلاني، هدي الساري، (ص: 386).

- أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر بن الطبري: قال الحافظ ابن حجر: " قال أبو جعفر العقيلي⁽⁴⁸⁾: كان أحمد بن صالح لا يحدث أحداً حتى يسأل عنه، فلما أن قدم النسائي مصر جاء إليه، وقد صحب قوماً من أهل الحديث لا يرضاهم أحمد، فأبى أن يحدثه، فذهب النسائي فجمع الأحاديث التي وهم فيها أحمد، وشرع يشنع عليه، وما ضره ذلك شيئاً، وأحمد بن صالح إمام ثقة"⁽⁴⁹⁾، قال الإمام الخليلي: " أحمد بن صالح المصري: ثقة حافظ، ...، وتكلم فيه أبو عبد الرحمن النسائي، واتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل، ولا يقدح كلام أمثاله فيه"⁽⁵⁰⁾.

ب. من تكلم فيه وهو شيخ للبخاري أو مسلم، وهما أعرف بشيوخهما من غيرهم: ومن أمثلة ذلك:

- إسماعيل بن أبان الوراق الكوفي: قال الجوزجاني: " كان ماثلاً عن الحق، ولم يكن يكذب في الحديث"⁽⁵¹⁾، وقد أجاب الحافظ ابن حجر على كلام الجوزجاني، بقوله: " قلت: الجوزجاني كان ناصبياً منحرفاً عن علي عليه السلام، فهو ضد الشيعة المنحرف عن عثمان عليه السلام، والصواب موالاتهما جميعاً-رضوان الله عليهم-، ولا ينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع"⁽⁵²⁾.

فإسماعيل بن أبان شيخ الإمام البخاري، والبخاري أعرف بشيخه من غيره، ومن تكلم فيه هو الجوزجاني وكان فيه شدة على أهل الكوفة بسبب التشيع، ومن المعروف في علم الجرح والتعديل أن الجرح لا يقبل قوله إذا كان فيه ضغينة أو أن مذهبه مخالف لمذهب المجروح.

⁴⁸ لم يعثر الباحثان على كلام العقيلي فيما نشر من كتبه، لعله في أحد المخطوطات.

⁴⁹ ابن حجر العسقلاني، هدي الساري، (ص: 386).

⁵⁰ الخليلي، خليل بن عبد الله، الإرشاد، ط(1)، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، الرياض: مكتبة الرشد 1409هـ، (424/1).

⁵¹ الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب، أحوال الرجال، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، فيصل آباد: حديث أكاديمي، د: ت، (ص: 136).

⁵² ابن حجر العسقلاني، هدي الساري، (ص: 390).

- أسيد بن زيد الجمال⁽⁵³⁾: لم يخرج له البخاري إلا حديثاً واحداً في كتاب الرقائق مقروناً بغيره، والحديث ليس فيه حكماً من الأحكام الشرعية، والراوي شيخ للبخاري أي أنّ البخاري رحمه الله تعالى قد انتقى له هذا الحديث، قال الإمام البخاري-رحمه الله-: حدثنا عمران بن ميسرة: حدثنا ابن فضيل: حدثنا حصين. قال أبو عبد الله: وحدثني أسيد بن زيد: حدثنا هشيم، عن حصين قال: كنت عند سعيد بن جبير فقال: حدثني ابن عباس قال: قال النبي ﷺ: "عرضت علي الأمم، فأجد النبي يمر معه الأمة، والنبي يمر معه النفر، والنبي يمر معه العشرة، والنبي يمر معه الخمسة، ...، الحديث"⁽⁵⁴⁾.

وقد بين الإمام ابن عدي سبب إخراج البخاري هذا الحديث، فقال: "لأنّ هشيماً أثبت الناس في حصين"⁽⁵⁵⁾، أي أنّ الإمام البخاري أراد أن يخرج الحديث من طريق هشيم عن حصين؛ لأنّ هشيماً أثبت الناس في حصين، وليس عند البخاري حديث هشيم عن حصين إلا من طريق أسيد بن زيد، فأخرج الحديث من طريقه مقروناً بغيره.

قال الحافظ ابن حجر: "وهو عند البخاري من طرق أخرى غير هذه، وقد أخرجه مسلم في الإيمان من صحيحه عن سعيد بن منصور، عن هشيم به"⁽⁵⁶⁾.

ج. من تكلم فيه لأجل مذهبه الفقهي أو العقدي، وبخاصة من رمي بالابتداع أو التشيع: فالبخاري ومسلم رحمهما الله تعالى قد أخرجا أحاديث من تكلم فيه لأجل البدع، كمن رمي بالإرجاء أو التشيع أو القدر، لكن من وصف بذلك من الرواة كانوا على درجة عالية من

⁵³ تقدمت ترجمته، انظر: هامش (9، 10).

⁵⁴ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب: الرقائق، باب: يدخلون الجنة سبعون ألفاً بغير حساب، (5/2396، حديث: 6175).

⁵⁵ ابن عدي، عبد الله بن عدي، أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه، ط(1)، المحقق: عامر حسن صبري، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1414هـ، (ص: 99).

⁵⁶ ابن حجر العسقلاني، هدي الساري، (ص: 391)

العدالة تمنعهم من الكذب، وقد كان للبخاري ومسلم منهج خاص بالإخراج عمن رمي بالابتداع، وقد بُحثت هذه المسألة في رسائل خاصة ومطولة⁽⁵⁷⁾، ومن أمثلة ذلك:

- أيوب بن عائذ بن مدالج الطائي: قال البخاري: "كان يرى الإرجاء"⁽⁵⁸⁾، وقال ابن حبان في الثقات: "كان مرجحاً يخطئ"⁽⁵⁹⁾.

لم يتهم هذا الراوي إلا بالإرجاء، ولم يخرج له البخاري حديثاً في الأحكام والعقائد، فليس له في البخاري غير حديث واحد وبمتابعة جبلين من الحفاظ سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج، قال الإمام البخاري: حدّثني عباس بن الوليد، هو النرسي: حدّثنا عبد الواحد، عن أيوب بن عائذ: حدّثنا قيس بن مسلم قال: سمعت طارق بن شهاب يقول: حدّثني أبو موسى الأشعري رضي الله عنه، قال: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أرض قومي، ... الحديث⁽⁶⁰⁾.

وقال الإمام البخاري: حدّثنا محمد بن يوسف: حدّثنا سفيان، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن أبي موسى رضي الله عنه، قال: "بعثني النبي صلى الله عليه وسلم إلى قوم باليمن، فجئت وهو بالبطحاء، ... الحديث⁽⁶¹⁾".

وقال الإمام البخاري: حدّثنا محمد بن بشار: حدّثنا غندر: حدّثنا شعبة، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، قال: "قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم بالبطحاء، ... الحديث⁽⁶²⁾".

⁵⁷ حانوتي، هناء، الموازنة بين الشيخين في إخراج أحاديث من رمي بالبدعة، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2016م، ص.76، ومن أبرز النتائج التي وقف عليها الباحث: 1. أن الضابط الأساسي في قبول رواية المبتدعة هو صدق اللهجة، 2. أن الإمامين البخاري ومسلم أخرجوا عن المبتدعة وذلك لأسباب وهي: (أن يكون واقعا في المتابعات والشواهد وأحيانا في الأصول لكن بمتابعة غيرهم لهم، أن لا تكون بدعتهم مكفرة أو كان داعية إلى بدعة ثم تاب، أن ينفرد بشيء ليس عند غيره).

⁵⁸ البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، د: ط، حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، (420/1).

⁵⁹ ابن حبان، الثقات، (59/6).

⁶⁰ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب: المغازي، باب: بعث أبي موسى ومعاذ بن جبل إلى اليمن قبل حجة الوداع، (1579/4)، حديث: (4089).

⁶¹ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الحج، باب: من أهل في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كإهلال النبي صلى الله عليه وسلم، (564/2)، حديث: (1484).

⁶² البخاري، الجامع الصحيح، أبواب: العمرة، باب: متى يحل المعتمر، (636/2)، حديث: (1701).

المطلب الخامس: أن يكون الضعف نسبياً، كمن ضعف في شيخ معين:

من المعروف في علم الحرج والتعديل أن الجرح قد يكون جرحاً مطلقاً أو جرحاً نسبياً بالنسبة لبلد معين أو شيخ معين أو في كتاب أو إذا حدث الراوي من حفظه وليس من كتابه إلى غير ذلك، ومن ضمن الرواة الذين أخرج لهم الشيخان رواة مُتكلم فيهم بجرح نسبي وليس جرحاً مطلقاً، فتجنب الشيخان ما جُرح به الرواة وأخرجوا مما لم يجرحوا به، ومن أمثلة ذلك:

- بدل بن المحبر التميمي البصري: وثقه: أبو زرعة⁽⁶³⁾، وأبو حاتم⁽⁶⁴⁾، وغيرهما، وضعفه الدارقطني في روايته عن زائدة⁽⁶⁵⁾، قاله الإمام الحاكم، وذلك بسبب حديث واحد خالف فيه حسين بن علي الجعفي صاحب زائدة، ...، وقد بين الحافظ ابن حجر أن ذلك تعنت وتشدد، إذ لم يخرج عنه البخاري سوى في موضعين عن شعبة: أحدهما في كتاب الصلاة، والآخر في كتاب الفتن، وروى له أصحاب السنن⁽⁶⁶⁾.

- جعفر بن إياس، أبو بشر بن أبي وحشية: كان شعبة يقول: إنه لم يسمع من مجاهد، ولا من حبيب بن سالم⁽⁶⁷⁾، وقال أحمد: كان شعبة يضعف أحاديثه عن حبيب بن سالم⁽⁶⁸⁾، قال ابن حجر: "لم يخرج له الشيخان من حديثه، عن مجاهد، ولا عن حبيب بن سالم"⁽⁶⁹⁾.

- إسماعيل بن أويس: فقد تُكلم فيه من قبل ما رواه في حفظه، ومن المعروف أن الضبط يقسم إلى قسمين ضبط صدر وضبط كتاب، والبخاري تجنب أن يخرج من حديثه ما رواه من قبل حفظه، فقد أخرج عنه من أصوله وكتبه⁽⁷⁰⁾.

⁶³ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (439/2).

⁶⁴ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (439/2).

⁶⁵ الدارقطني، سؤالات الحاكم للدارقطني، (ص: 190).

⁶⁶ ابن حجر العسقلاني، هدي الساري، (ص: 392).

⁶⁷ النحاس، الجامع لعلوم الإمام أحمد، (377/16).

⁶⁸ النحاس، الجامع لعلوم الإمام أحمد، (377/16).

⁶⁹ ابن حجر العسقلاني، هدي الساري، (ص: 395).

⁷⁰ السيد شكر، بشير السيد، منهج الإمام البخاري في انتقائه من أحاديث الرواة المتكلم فيهم، بحث محكم، جامعة الأزهر، مجلة كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بالمنوفية، العدد (39)، (ص: 412).

المطلب السادس: من أخرج له الشيخان من حديثه ما تأكدوا أنه ضبطه وتجنبوا ما استنكر عليه، أو كان متخصصاً في أحاديث الشيخ الذي روى عنه:

فقد انتقى الشيخان من أحاديث رواة متكلم فيهم ما ترجح لهما أن الراوي قد ضبط روايته فيها، ولا يكون فيها نكارة، ومثال ذلك:

- إبراهيم بن سويد بن حيان المدني: روى له الإمام البخاري حديثاً واحداً في كتاب الحج من روايته عن عمرو بن أبي عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس-رضي الله عنهما- في الأمر بالسكينة عند الدفع من عرفة، ولمتن الحديث شواهد عديدة، والحديث الذي أخرجه البخاري غير منكر، وروى له الإمام أبو داود أيضاً⁽⁷¹⁾.

- أيمن بن نابل الحبشي المكي: قال ابن حجر: "أنكر عليه النسائي والدارقطني وغيرهما زيادته في أول التشهد الذي رواه عن أبي الزبير، عن طاوس، عن ابن عباس: باسم الله، وبالله، وقد رواه الليث وعمرو بن الحارث وغيرهما، عن أبي الزبير بدونها، وكذلك هو بدونها في صحاح الأحاديث المروية في التشهد. قلت: له عند البخاري حديث واحد، عن القاسم بن محمد، عن عائشة في اعتمارها من التنعيم، أخرجه متابعة"⁽⁷²⁾.

كما أن بعض الرواة على ضعفهم إلا أنهم في أحاديث بعض شيوخهم ثقات متقنين وذلك لطول ملازمتهم لشيوخهم واتقائهم لرواياتهم عنهم، وهؤلاء قد أخرج لهم الشيخان في صحيحهما، ومن أمثلة ذلك:

- حماد بن سلمة. أخرج له مسلم عن ثابت، لأنه كان متقناً عن ثابت بشكل خاص، وعن غير ثابت بمتابعة⁽⁷³⁾.

⁷¹ ابن حجر العسقلاني، هدي الساري، (ص: 388).

⁷² ابن حجر العسقلاني، هدي الساري، (ص: 392).

⁷³ العكايلة، الرواة المتكلم فيهم في صحيح الإمام مسلم، (ص: 122).

النتائج: خُصص هذا البحث إلى مجموعة من النتائج، هي:

- 1- ليس كل راوٍ تُكلم فيه حديثه مردود.
- 2- لا مطعن على البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى في إخراج أحاديث الرواة المتكلم فيهم، فقد سلك كل واحدٍ منهما منهجاً دقيقاً في الانتقاء وحسن الاختيار لأحاديث أولئك الرواة.
- 3- الأسلوب الذي اتبعه الشيخان في إخراج أحاديث الرواة المتكلم فيهم يدل على أنهما لما يكونا غافلين عن ما ورد في الرواة من كلام وجرح.
- 4- الانتقاء من أحاديث الرواة أسلوب لا يحسنه الكثير، وقد برع به صاحبها الصحيحين.
- 5- طريقة عرض البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى لحديث الراوي المتكلم فيه، وقرنه بغيره وإخراج حديثه غيره متابعاً له، يدل على سعة اطلاعهما على أسانيد ذلك الحديث.
- 6- إخراج البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى لحديث الراوي المتكلم فيه والانتقاء له؛ يبين أن هذا الراوي قد ضبط هذا الحديث وأتقنه.
- 7- التزام البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى بشرط الصحة لا يتعارض مع إخراج حديث الراوي المتكلم فيه، فالمهم هو صحة الرواية وثبوتها، وقد انتقى صاحبها الصحيحين من أحاديث الرواة المتكلم فيهم ذلك.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. (1271هـ). الجرح والتعديل، (د. تح) (ط. 1). حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية.
2. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. (1408هـ). صيانة صحيح مسلم، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر (ط. 2). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
3. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. (1986). معرفة علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر (د. ط). سوريا: دار الفكر.
4. ابن حبان، محمد. (1420). المجروحين من المحدثين، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي (ط. 1). الرياض: دار الصميعي للنشر والتوزيع.
5. ابن حبان، محمد. (1973). الثقات، (د. تح) (ط. 1). حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية.
6. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (1380هـ). هدي الساري مقدمة فتح الباري، (د. تح) (ط. 1). مصر: المكتبة السلفية.
7. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (1984). النكت على ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي (ط. 1). المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
8. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (2000). نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: نور الدين عتر (ط. 3). دمشق: مطبعة الصباح.
9. ابن سعد، محمد. (1968). الطبقات الكبرى، (د. تح) (ط. 1). بيروت: دار صادر.
10. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. (1439هـ). التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله ﷺ، حققه وعلق عليه: بشار عواد معروف (ط. 1). لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي.
11. ابن عدي، عبد الله. (1414). أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه، تحقيق: عامر حسن صبري (ط. 1). بيروت: دار البشائر الإسلامية.
12. البخاري، محمد اسماعيل. (1993). الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تحقيق: مصطفى البغا (ط. 5). دار ابن كثير.
13. البخاري، محمد بن اسماعيل. (د: ت). التاريخ الكبير (د. ط). حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية.
14. البرذعي، سعيد بن عمرو. (1430هـ). سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، تحقيق: محمد بن علي الأزهري. القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
15. البيهقي، أحمد بن الحسين. (2003). السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا (ط. 3). بيروت: دار الكتب العلمية.
16. الجزائري، طاهر بن صالح. (1995). توجيه النظر إلى أصول الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة (ط. 1). حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية.

17. الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب. (د: ت). أحوال الرجال (د. ط)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. فيصل آباد: حديث أكاديمي.
18. حانوتي، هناء. (2016). الموازنة بين الشيخين في إخراج أحاديث من رمي بالبدعة [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجزائر: جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.
19. الخليلي، خليل بن عبد الله. (1409هـ). الإرشاد، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس (ط. 1). الرياض: مكتبة الرشد.
20. الدارقطني، علي بن عمر. (1404هـ). سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر (ط. 1). الرياض: مكتبة المعارف.
21. الذهبي، محمد بن أحمد. (1963). ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي (ط. 1). بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.
22. السيد شكر، بشير السيد. (2020). منهج الإمام البخاري في انتقائه من أحاديث الرواة المتكلم فيهم. مصر: جامعة الأزهر، مجلة كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بالمنوفية، 1(39)، 375-475. <https://arab-scholars.com/998394>
23. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1972). تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف (ط. 2). القاهرة: مكتبة دار التراث.
24. عجة، محمد مجد الدين. (2022). منهج الإمام البخاري في إخرجه حديث الرواة المتكلم فيهم [رسالة ماجستير غير منشورة]. تركيا: جامعة غازي عنتاب.
25. العراقي، عبد الرحيم بن الحسين. (د. ت). التبصرة والتذكرة-شرح ألفية الحديث-، تحقيق: عبد اللطيف المميم وماهر ياسين فحل (د. ط). بيروت: دار الكتب العلمية.
26. العقيلي، محمد بن عمرو. (2008). الضعفاء الكبير، تحقيق: مازن السرساوي (ط. 2). مصر: دار ابن عباس.
27. مسلم، مسلم بن الحجاج. (1374). المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (د. ط). القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
28. نخاس، إبراهيم. (2009). الجامع لعلوم الإمام أحمد (ط. 1). الفيوم: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث.
29. النسائي، أحمد بن شعيب. (1396هـ). الضعفاء والمتروكون، تحقيق: محمود إبراهيم زايد (ط. 1). حلب: دار الوعي.
30. النووي، يحيى بن شرف. (1392هـ). المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (د: تح) (ط. 2). بيروت: دار إحياء التراث العربي.